



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



محضر الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية

لدورته الرابعة لعام ٢٠٢١م

الاثنين ٢٩ / ١١ / ٢٠٢١م الموافق ٢٤ / ٤ / ١٤٤٣هـ

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الثاني من دورتها الرابعة لعام ٢٠٢١م في يوم الاثنين ٢٩ / ١١ / ٢٠٢١م الموافق ٢٤ / ٤ / ١٤٤٣هـ، في قاعة الاجتماعات بمقر الجمعية الساعة العاشرة صباحاً، وبحضور أعضاء اللجنة:

١. معالي الدكتور الشيخ / علي بن مرشد المرشد
٢. الأستاذ / سليمان بن محمد القناص
٣. الأستاذ / عبد العزيز بن محمد بن الشيخ
٤. الأستاذ الدكتور / عبد الله بن عبد الرحمن الشثري
٥. الدكتور / علي بن عبد الرحمن الرومي، الأمين العام للجمعية وأمين اللجنة

وبعد افتتاح الجلسة باشرت اللجنة النظر في الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً: استعراض محضر الاجتماع الأول من الدورة الرابعة من عام ٢٠٢١م المنعقد في ٥ / ١١ / ٢٠٢١م الموافق ٢١ / ٥ / ١٤٤٣هـ والإجراءات المتخذة حيال ما جاء به من قرارات وتوصيات، وقد أطلعت اللجنة على الإجراءات التي قامت بها أمانة الجمعية بخصوص ما تم اعتماده في المحضر آنف الذكر.

ثانياً: استعراض الميزانية السنوية لعام ٢٠٢٠م ومقارنتها بميزانية عام ٢٠١٩م لتحديد جوانب التحسن وجوانب التراجع، حيث صدرت ميزانية ٢٠٢٠م متأخرة في ٦ / ١٠ / ٢٠٢١م بسبب عدم استقرار المحاسبين السعوديين في قسم المالية في الجمعية، إضافة إلى تأخر

١٤٤٣
٧ / ٢٢



المراجع الخارجي في إنائها، وقد بلغ مجموع الإيرادات لعام ٢٠٢٠م ١٠.٧٧١.١٩٦ ريالاً، بنقص قدره ١.٣٣٠.٧٠٧ ريال عن ميزانية ٢٠١٩م بسبب ظروف جائحة كورونا وانعكاسها السلبي نسبياً على موارد الجمعيات، إضافة إلى أن الوزارة لم تدعم الجمعية في عام ٢٠٢٠م، بينما دعمتها في عام ٢٠١٩م بمبلغ مقداره ٩١٧.٠٠٠ ريال.

وقد بلغت إيرادات الصدقة العامة لعام ٢٠٢٠م ٣.٤٥٣.٨٤٨ ريال بزيادة قدرها ٧٨٨.٢٠٠ ريال عن عام ٢٠١٩م، بينما بلغت إيرادات الزكاة لعام ٢٠٢٠م ٤.٥٦٦.٤٧٧ ريال بنقص قدره ٢٤٥.٥٠٥ ريال عن عام ٢٠١٩م. أما إيرادات الوقف لعام ٢٠٢٠م فبلغت ٢.٧٥٠.٨٧١ ريالاً بزيادة قدرها ٥٥٨.٦٤٨ ريال عن عام ٢٠١٩م. ولم ترد تبرعات مقيمة لعام ٢٠٢٠م بسبب الجائحة، بينما كان مقدارها لعام ٢٠١٩م ١.٥١٥.٠٥٠ ريال.

وبالنسبة للمصروفات لعام ٢٠٢٠م بلغ إجماليها ٧.٧٤٧.٣٠٦ ريال بنقص قدره ٢.٩٣٥.٦١٠ ريال بسبب صرف نهاية الخدمة ومستحقات مادة ٧٧ لأربعة عشر موظفاً في عام ٢٠١٩م. وقد بلغت المصروفات التشغيلية لعام ٢٠٢٠م ٢.٥٦٢.٢٨٧ ريالاً، وتمثل حوالي ٢٣,٧٪ من مجموع الإيرادات، بينما كانت النسبة لعام ٢٠١٩م حوالي ٤٨٪ من مجموع الإيرادات. وبالمقابل بلغت قيمة مساعدات إعانة الزواج ٤.٠٨٠.٠٠٠ ريالاً (أي إعانة ٤٠٨ شاباً)، وتمثل حوالي ٨٩٪ من إيرادات الزكاة، وقد كانت النسبة لعام ٢٠١٩م حوالي ٨٣٪ من إيرادات الزكاة. كما بلغت مصروفات الأنشطة الأخرى لعام ٢٠٢٠م ١.٠٠٥.٥٨٦ ريالاً بزيادة قدرها ٢١٦.١٣٩ ريالاً عن عام ٢٠١٩م.

ويلاحظ على الميزانية لفت الانتباه الوارد من المراجع الخارجي في صفحة (١) حول أمرين: الأول: عدم تحويل الأصول الوقفية (أرض الوقف الواقعة شرق طريق الملك فهد وجنوب ميدان القاهرة) باسم الجمعية، والثاني: أن صايف الأصول المقيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بلغ (٩.١٧٤.٦٠٧) ريال سعودي وصايف الأصول الأوقاف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بلغ (١٤.١٧٢.٩٧٦) ريال سعودي في حين بلغ رصيد النقد لدى البنوك (١٢.٩٦٦.٨٩٨) ريال سعودي. وقد أضاف المراجع الخارجي هذا التنبيه في النسخة الأخيرة

التي سلمها للاعتماد ولم يضيفه في نسخ المراجعة ولم يناقش الجمعية حولهما، وهناك تواصل مع المراجع الخارجي بخصوصهما.

ففيما يتعلق بالتبنيه الأول لم تنتهي تسوية الشراكة مع جمعية البر الأهلية في الرياض بخصوص أرض الوقف الواقعة على طريق الملك فهد إلا في أوائل شهر سبتمبر ٢٠٢٠م، ثم عملت أمانة الجمعية على الحصول على وكالة شرعية لتعديل الصكوك باسم جمعية ابن باز للتنمية الأسرية بتاريخ ١٥/٩/٢٠٢٠م، واستلمت الصكوك من جمعية البر في ٢٧/٩/٢٠٢٠م، لكن ظروف جائحة كورونا أثرت على استكمال الإجراءات خاصة مع استحداث تنظيمات جديدة بخصوص تنظيم الأراضي وإفراغ الصكوك، إضافة إلى ما يتطلبه الأمر من تنسيق مع جمعية البر.

وفيما يتعلق بالتبنيه الثاني المتعلق بالرصيد النقدي مقارنة بالأصول المسجلة فيعود سبب كون قيمة الأصول أكثر من الرصيد النقدي إلا أن الأصول تشمل الرصيد النقدي والأصول الأخرى مثل الأراضي والمباني، وقد تم تزويد المراجع الخارجي بجدول تحليل صافي الأصول نهاية ٢٠٢٠م، وبناء عليه أفاد بأنه يمكن معالجة التبنيه ولكن بعقد جديد بين المكتب والجمعية نظراً لانتهاء عقده مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، كما أبدى المراجع الخارجي تفهمه وأن الصورة كانت واضحة ولهذا وضعهما على شكل تبنيان وليس تحفظ.

وحيث ترى أمانة الجمعية أن التبنيان الواردان في ميزانية ٢٠٢٠م غير مؤثرين لأنهما لم يأتيا على شكل تحفظ من المراجع الخارجي، ولهذا اعتمدت من الوزارة وسوف تتم معالجتهم في ميزانية ٢٠٢١م.

وقد رأى أعضاء اللجنة التنفيذية ما يلي:

١. أن تقوم أمانة الجمعية بمخاطبة كتابة العدل الأولى بالرياض رسمياً لإنهاء

إجراءات تعديل الصكوك.

١٤٤٣/٧/٢٥





٢. أن تقوم أمانة الجمعية بمخاطبة المراجع الخارجي للاستيضاح منه حول التتبيه الثاني المتعلق بالأصول النقدية، ويستحسن الاسترشاد برأي شركة الشبان المحاسبون في إعداد هذا الخطاب الموجه للمراجع الخارجي حول النقطة التي أثارها في تقريره لميزانية ٢٠٢٠م.

ثالثاً: النظر في مقترح الأمانة باعتماد توقيع المدير التنفيذي أ. عبد العزيز بن سعد آل دهام ضمن الموقعين على أوامر الصرف في الجمعية. وحيث أفاد الأمين العام اللجنة التنفيذية بأن المسؤول المالي الأخ حسين عطيف انتهى عمله وسافر خارج المملكة منذ عام ٢٠٢١م، وأن الجمعية حاولت استقطاب مسؤول مالي جديد مثل الأخ ناصر العويدي ثم الأخ خالد المهنا واللذين اعتمدت أسمائهما في محاضر اللجنة التنفيذية سابقاً ولم تستكمل إجراءاتهم بسبب حصولهما على عروض أفضل في القطاع الخاص، ورغم المحاولات المتعددة لم تتمكن الجمعية من استقطاب مسؤول مالي جديد، علماً بأن الجمعية لديها محاسب خبرته لا زالت محدودة. إضافة إلى ذلك فإنه بعد استقالة نائب الرئيس السابق الأستاذ حمد بن محمد بن سعيدان من عضوية مجلس الإدارة لم يبق من قائمة المعتمدة أسمائهم للتوقيع على أوامر الصرف في الجمعية إلا الأمين العام ورئيس مجلس الإدارة.

وقد رأت اللجنة التنفيذية إعادة اعتماد أسماء الموقعين على أوامر الصرف، وإضافة توقيع كل من عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد العزيز بن محمد ابن الشيخ والمدير التنفيذي الأستاذ عبد العزيز بن سعد آل دهام، كما رأت اللجنة العمل على تدريب محاسب سعودي ليكون مسؤولاً مالياً في الجمعية وأن تتم الاستعانة في ذلك بشركة الشبان محاسبون ومراجعون قانونيون التي أبدت استعدادها لخدمة الجمعية في هذا المجال من

دون مقابل:

عبد العزيز بن سعد آل دهام
1441/7/24

-٤-



رابعاً: جرى النظر في حاجة الجمعية وفقاً لمعايير الحوكمة لاجتماع الجمعية العمومية وكذلك اجتماع مجلس الإدارة، وذلك من أجل إقرار ميزانيات الجمعية لعامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م، وكذلك لتقوم الجمعية العمومية بإقرار هذه الميزانيات وتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية خلال عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م، كما تقوم بانتخاب مجلس إدارة جديد نظراً لانتهاء فترة مجلس الإدارة الحالي، والاستئذان في ذلك من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وقد رأت هذه اللجنة العرض عن ذلك على أنظار صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ورئيس مجلس الإدارة. *خليفة بن عبد العزيز آل سعود*

خامساً: تم النظر في اعتماد استخراج محفظة أسهم لتتمكن الجمعية من الحصول على الأرباح المتراكمة من سنوات وكذلك استخراج شهادة للأسهم التي تملكها في دار الأركان من أجل التقارير المالية.

وقد رأت اللجنة التنفيذية إناطة هذه المهمة بكل من عضو مجلس الإدارة عبد العزيز بن محمد بن الشيخ والأستاذ ناصر بن محمد السبيعي والتسيق في ذلك مع أمانة الجمعية لتوفير ما يلزم لهذا الأمر، ومن ثم عرض ما يتم التوصل إليه على هذه اللجنة لاتخاذ اللازم حياله.

سادساً: تم النظر في إلغاء تحويلات الوقف إلى الحساب الموحد، حيث أفادت الأمانة العامة للجمعية أن الحساب البنكي للوقف فتح تقريباً في عام ١٤٢٢هـ عندما كانت هذه الجمعية عبارة عن مشروع خيرى يعمل تحت مظلة جمعية البر، وبعد أن أصبح المشروع جمعية مستقلة وفتح له حساب موحد مخصص لأوامر الصرف تحول إليه إيداعات حسابات الجمعية الأخرى بأوامر مستديمة فإنه من المناسب إيقاف تحويل المبالغ





المودعة في حساب الوقف إلى الحساب الموحد لأن هذه المبالغ تبرعات نقدية وقفية لا تصرف إلا في شراء وقف أو بناء.

وقد رأت اللجنة أن يخاطب البنك لإيقاف التحويل من حساب الوقف إلى الحساب الموحد وأن لا يتم التحويل من حساب الوقف إلى الحساب الموحد إلا عند وجود حاجة إلى الصرف وفق مصارف الوقف ووفق الإجراءات المنظمةة لذلك.

وقد اختتمت هذه الجلسة في حوالي الساعة الثانية عشر ظهراً.

أعضاء اللجنة التنفيذية

١. د/ علي بن عبد الرحمن الرومي (أمين اللجنة)

٢. أ/ عبد العزيز بن محمد بن الشيخ

٣٤٤٣

٧/٢١

٣. أ. د/ عبد الله بن عبد الرحمن الشكري

٣٤٤٣/٧/٢٢

٤. أ/ سليمان بن محمد القناص

٥. د/ علي بن مرشد المرشد (نائب الرئيس)

اعتماد صاحب السمو الملكي الأمير

فيصل بن بندر بن عبد العزيز

أمير منطقة الرياض ورئيس مجلس إدارة الجمعية